مجلة العلوم الاقتصادية | المجلد 17/ العـــدد: 1 (2022)، ص 208-220

تأثير كوفيد-19 على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The impact of COVID-19 on external trade and foreign direct investment in Algeria

قداري وهيبة*	لبيق محمد البشير
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)
Wahiba.kadari@gmail.com	mbachlebi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول: 2021/11/18

ملخص: تسبب وباء كوفيد-19 في توقف الاقتصاد العالمي فعليا وشل كل قطاعات النشاط تقريبا. الجزائر لم تسلم، بل كان عليها مواجهة مرضين عوض واحد، فمن جهة وجب عليها اتخاذ التدابير الصحية للحد من انتشار المرض، ومن جهة أخرى تسير أزمة انخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة. تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضع الاقتصاد العالمي نتيجة لأزمة كوفيد-19. وعرض دراسة وصفية عن وضع الاقتصاد الجزائري خصوصا اضطرابات التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تفاقم وضعها بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

توصلت الدراسة إلى أن كوفيد-19 لم يأتي إلا ليبرز مرة أخرى مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري، وليؤكد أن الجزائر حتى الآن لم تستطع فك اقتصادها على قطاع المحروقات، وأن السياسات المتبعة من طرف الحكومة لم تؤدي إلى الإصلاحات الهيكلية، التي من شأنها أن تضع الجزائر في المسار الصحيح للخروج من أزمة التبعية لقطاع المحروقات والاندماج في الاقتصاد العالمي.

كلمات مفتاحية الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية، كوفيد-19.

Abstract

The Covid-19 pandemic has challenged the world economy as it has paralyzed almost all economic sectors. The Algerian government had to face the detrimental effects of two diseases. The challenge to contain the spread of the disease and the burdensome effects of low levels of global energy demand.

Using a descriptive approach, the study aims to examine effects of COVID-19 on global economy and, the onset of the Algerian economy in face of disturbances in foreign trade and foreign direct investment.

The study concluded that Covid-19 exposed once again the weaknesses of the Algerian economy, and highlighted the need for Algeria to diversify in order to achieve development.

Keywords:: Foreign direct investment, International trade, Covid-19

* المؤلف المرسل

العنوان: تأثير كوفيد-19 على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	المؤلف (ين) : قداري وهيبه و لبيق محمد البشير

بدأ العام 2020 بنكسة صحية في الصين، وانتشر تدريجياً وتحول إلى وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى تباطئ تدريجي على مستوى الاقتصاد العالمي ليتطور وبشكل متسارع إلى غلق قطاعات كاملة على المستوى العالمي، لينتج عن ذلك أسوء ركود منذ الحرب العالمية الثانية (البنك الدولي،2020). تضررت كل دول العالم جراء الإغلاق ولكن التضرر كان بدرجات مختلفة وغير متكافئة، خاصة بالتحدث عن القطاع الصحي ذو القدرات المحدودة في البلدان الناشئة والنامية أو تلك البلدان التي تعاني من أزمات أمنية (أغلبها بلدان أفريقية)، إضافة إلى قدرة تأقلم الدول مع قرارات الإغلاق تماشيا مع تطورات الوباء في الصين وفي باقي دول العالم لمنع انتشار المرض. ورغم التدابير المتخذة من طرف دول العالم حتى الأكثر تقدمًا للحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، إلا أن النتائج كانت كارثية على مستوى النشاط الاقتصادي الذي تباطئه بشكل غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية مما دفع السلطات المالية الوطنية والإقليمية مثل البنك المركزي الأوروبي، والهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي إلى اتخاذ بعض القرارت الاستثنائية ومنح بعض القروض الغرض منها مكافحة الوباء، ودعم الشركات التي تباطأ نشاطها أو توقف. وكان من الضروري أيضًا دعم الأسر التي دخلها ناتج عن الأنشطة غير الرسمية والتي إنعدم مصدر رزقها في هذه الفترة. فوفقًا لمنظمة العمل الدولية، يعمل 62٪ من العمال في الاقتصاد غير رسمي **(OITa, 2020)**.

وبهذا نلاحظ حجم الاضطراب الاقتصادي الذي تسبب به وباء كوفيد-19 بسبب إجراءات الإغلاق التي قامت بها جميع دول العالم **(Sophia Chen et al, 2020)**. والجزائر كغيرها من الدول أدت قرارات الإغلاق التي فرضتها الحكومة الجزائرية إلى تباطؤ الحياة الاقتصادية على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، مدام أن الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على التجارة الخارجية فإن تأثر كل من التجارة الصينية والأوروبية، ممكن أن يؤثر ذلك على اقتصادها من خلال الآثار الاقتصادية لـ كوفيد-19. خاصة بالتحدث على أسعار النفط التي تعد المورد الأساسي للعملة الأجنبية بالنسبة للجزائر والتي تراجعت أسعارها بشكل مرعب منذ بداية الوباء، زد على ذلك حالة عدم اليقين التي تصاحب الأزمة الصحية والاختناقات المرتبطة بها التي ستؤدي بشكل أو بآخر إلى زيادة المخاطر على الصعيد العالمي، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على التحويلات الدولية إلى الاقتصاديات النامية، بما في ذلك الجزائر. ويمكن أن يستمر الوضع طول فترة الانسداد بناءا على القرارات التي تتخذها الصين والدول الأوروبية. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف أثر وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري عامة وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خاصة؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التي تتمحور مبادئه حول ملاحظة واقع جائحة كورونا وتأثيرها علي الأوضاع الاقتصادية والتجارية العالمية، وكذلك مدى تأثير الجائحة على الاقتصاد الجزائري المرتبط كليا بالتجارة الخارجية

للمحروقات. وللإجابة على الإشكالية المطروحة تطرقنا في المحور الأول إلى تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، أما المحور الثاني سنرى تأثير كوفيد-19 على الدول النامية، وأخيرا كيف جاء تأثير هذا الوباء على الاقتصاد الجزائري.

2. الدراسات السابقة:

فيروس كوفيد-19 أو ما يسمى بفيروس كورونا الجديد تم تغطيته في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين في ديسمبر 2019. وصفته منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة من تاريخ 11 مارس 2020 (**Sasmita Poudel and al,2020**)، يتسبب الفيروس في حدوث متلازمة تنفسية حادة تنتشر بسرعة، ومع الزيادة اليومية في عدد الحالات، طغى فيروس كوفيد-19 على قدرات الرعاية الصحية في العديد من البلدان (**F.Verelst and al,2020**) . مما أدى إلى وصوله لجميع أنحاء العالم في وقت قياسي. ولذلك أثرت أزمة كوفيد-19 على العالم بطريقة غير مسبوقة (**Loayza and Pennings, 2020**) ووفقا للبنك الدولي، فإن هذا الوباء زعزع استقرار الاقتصاد العالمي وأدى إلى الركود بسبب التراجع في النشاط الملحوظ في الصين[1]، والذي أثر على البلدان الأخرى التي ضربها الوباء، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو (**Banque Mondiale,2020**) .

بالإضافة إلى آثار المرض على الصحة العامة، فإن تدابير احتواء انتشاره كان لها آثار وخيمة مست جميع المجالات الاقتصادية فمثلا بالنسبة لقطاع الزراعة والذي يعتبر الأهم خاصة في حقبة مشابهة، أدت تدابير الإغلاق من أجل الحد من انتشار المرض إلى اضطرابات في إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه (**Norman.V and al,2020**). وخاصة تلك التي تعتمد على المدخلات الخارجية والعمالة البشرية، كما تم إعاقة سلاسل التوريد الدولية والمحلية للأسمدة والكيماويات الزراعية والآلات والبذور بسبب قيود الاستيراد والحركة (**FAO,2020**)، وبحسب منظمة العمل الدولية، بلغت الخسائر في ساعات العمل في النصف الأول من عام 2020 حوالي 5.4٪ بما يعادل 155 مليون وظيفة بدوام كامل، ووصلت إلى 14% في الربع الثاني ما يقابل 400 مليون وظيفة بدوام كامل (**OITa,2020**).

تسبب وباء كوفيد-19 في انخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي العالمي، حيث بلغت تدفقات هذا الأخير 1540 مليار دولار في عام 2019، وبسبب الجائحة انخفضت هذه التدفقات إلى ما يصل إلى 40% من حجمها في عام 2020، وبالتالي انخفضت إلى ما دون المستوى المحدد لتصل لـ 1 تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. ومن المتوقع أن تنخفض أكثر بنسبة 5 إلى 10% في عام 2021، قبل أن تبدأ في الانتعاش في عام 2022 (**CNUCED,2020**). أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أدت صدمات العرض والطلب التي عقبت وباء كوفيد-19 من جهة إلى انخفاض أسعار النفط، ومن جهة أخرى إلى فقدان ثقة المستثمرين وبالتالي انخفاض أكبر للـ IDE في المنطقة. وقد قدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا أنه سنة 2020، فقدت المنطقة العربية 45% من تدفقات IDE الواردة إليها (**OCDE, 2020**)، وسيكون تأثير الوباء حادا على باقي أفريقيا التي تتميز بعدم استقرار معظم الوظائف، والحجم الكبير للقطاع غير الرسمي (89% من إجمالي العمالة) ، والتغطية المحدودة لخطط التأمين على المعاشات

[1]- في الربع الأول من عام 2020 ، كان هناك انكماش في مبيعات التجزئة والخدمات والإنتاج الصناعي والاستثمار.

التقاعدية والبطالة، وهيمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (أي 90% من الأنشطة التجارية) **(Banque Mondiale,2020).**

كما شهد العالم انخفاضا في أسعار المواد الخام (خاصة أسعار النفط والمعادن الصناعية)، وتقلبا شديدا في أسواق الأسهم العالمية بسبب عدم اليقين بشأن مدة وتأثيرات هذا الوباء، ناهيك عن الانخفاض في قيمة عملات الاقتصادات الناشئة والنامية، التي تجاوزت تلك التي لوحظت في أسوأ وقت للأزمة المالية لعام 2008 (**Banque Mondiale,2020**). وقد جاءت نتائج دراسات أجراها كل من Eric Heyer et Paul Hubert و Nicolas Berg و Maëlle Tripon et Dorothée Boccanfuso ، سنة 2020 متماثلة وتوضح تأثير الأزمة الصحية لـ كوفيد-19 على سوق النفط، التي شهدت صدمة هبوطية غير مسبوقة. بل وأيضا ، كشفت نفس الدراسات عن أهمية التحول إلى الطاقات المتجددة كبديل بعد كوفيد-19.

الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بهذا الوباء فمنذ ظهور الفيروس في البلاد، سجلت 34214 مصابا و 1302 حالة وفاة بكوفيد-19 حتى 9 أوت 2020. كما أدت قرارات الإغلاق التي فرضتها الحكومة الجزائرية إلى تباطؤ الحياة الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي. وأعلنت الحكومة عن إجراءات لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليارات دولار (6% من الناتج المحلي الإجمالي). كما حظرت تصدير العديد من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية والطبية ومستلزمات النظافة. وأعطيت الأولوية للاستثمارات الزراعية سواء كانت وطنية أم أجنبية أم مختلطة من أجل ضمان الأمن الغذائي (OCDE,2020).

3. تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي:

تعد جائحة كوفيد-19 من حيث الخسائر الفادحة والمتزايدة التي أحدثتها في مختلف بلدان العالم أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية حيث أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع – 3% في العام الجاري، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 وكان يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، وهذا سينتج عنه نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، وذلك عن طرق السياسات المتبناة من الدول للحد من النتائج المترتبة على الجائحة. (**صندوق النقد الدولي،2020**)

إن أكثر الدول تضررا هي الدول المصدرة للنفط وكذلك الدول المصدرة للسلع، فحسب الاحصائيات ستتراجع هذه الدول بما يزيد عن 1% من نموها، وبطبيعة الحال فإن كل الدول التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول المتأثرة ستتأثر هي الأخرى بالصدمة الاقتصادية، والتراجع سيشمل كذلك دول أخرى مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ودول شرق

وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي وسيصل تباطؤ النمو ما بين 0.7% –0.9%. كما أن جل الدول التي تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ستكون الأكثر عرضة للتأثر من أزمة كورونا على اقتصادها **(صندوق النقد العربي،2020)**. كما أكد صندوق النقد الدولي حسب تقريره الصادر في 4 مارس 2020 أن وباء كوفيد–19 يختلف عن الأوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة وبسببه تتجه اقتصاديات الدول نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة .لأنه مس و بشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومن أهمها (الصين، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، ايطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وهذه الدول تعبر عن أكبر نسبة مبادلات لتجارة الدولية على المستوى العالمي وبلغة الأرقام تمثل هذه الدول حوالي 41% من الصادرات الصناعية على مستوي العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي **(صندوق النقد الدولي، 2020)** .

وفي نفس السياق جاءت مذكرة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصادرة في نفس التاريخ السابق، مبينة الآثار الاقتصادية الناتجة على تدني التجارة الدولية والمتمثلة في حدوث انخفاض كبير في مؤشر المشتريات التصنيعية في الصين والذي قدر بحوالي 20 درجة. وهو ما يمثل ادني حد انخفاض سجلته الصين منذ عام 2004، و بما أن الصين اليوم تمثل المحرك الأول للاقتصاد العالمي فإن هذا الانخفاض يعني وجود انخفاض في الإنتاج بنسبة 2% و الذي ترتب عنه خسارة ما يقارب 50 مليار دولار أمريكي بالنسبة للمبادلات التجارية العالمية. وأما القطاعات الأكثر تضررا من هذا الانخفاض هي صناعة الأدوات الدقيقة والآلات وأجهزة الاتصالات ومعدات السيارات. ويمكن القول أن أكثر الاقتصاديات تضررا هي دول الاتحاد الأوروبي لأن اقتصادها مبني على المعاملات التجارية، حيث قدر حجم الخسائر التي حققتها نتيجة هذه الأزمة 15.5 مليار دولار وبلغ حجم خسائر اليابان حوالي 5.2 مليار دولار **(الأمم المتحدة، 2020)**.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تأثرت صادراتها بسبب أزمة كوفيد–19 حيث انخفضت هذه الأخيرة بحوالي 9.6% لتصل إلى 187.7 مليار دولار، أما بالنسبة للواردات فتراجع حجمها ليصل الى 232.2 مليار دولار في شهر مارس من سنة 2020 ليرتفع حجم العجز التجاري إلى حوالي 44.4 مليار دولار في ظل جائحة كورونا. ولقد انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.8% خلال الربع الأول من العام الحالي بسبب الضغوطات الحادة التي فرضها فيروس كوفيد–19 أي بشكل أسرع من الأزمة المالية 2008. وكان من المتوقع أن الوباء لو ظهر في بلد آخر غير الصين لما كان له صدى واسع كما حدث الآن لأن الصين تعد من الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الأخرى مثل الدول النامية وعلي سبيل المثال تعد الصين اكبر مستورد للبترول من دول الخليج و بالتالي تباطئ نشاطها سيؤثر بشكل مباشر على مداخيل دول الخليج.

4. تأثير كوفيد-19 على الدول النامية:

أدت أزمة كوفيد-19 إلى انكماش نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 5.2% في 2020، ولكن الصدمة الأكبر كانت من نصيب اقتصاديات الدول النامية والبلدان الفقيرة والتي من المتوقع أن تكون أكثر تضررا. وهذا بسبب عمليات الإغلاق الاقتصادي الذي شهدها العالم منذ أوائل العام. وبالفعل قد اتصلت أكثر من 90 دولة نامية بصندوق النقد الدولي للحصول على تمويل الطوارئ والمساعدة المالية، وقد استفادت 24 دولة من الدول الأعضاء منخفضة الدخل من تخفيف فوري للديون حتى الآن.

وقد جاء في التقرير الذي نشرته مجموعة البنك العالمي "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر جوان أن بلدان الأسواق الصاعدة والنامية، التي تعاني من ضعف أنظمتها الصحية وتلك التي تعتمد على التجارة العالمية أو السياحة أو تحويلات المغتربين، ستتضرر بشدة. حيث صرح البنك الدولي أن أفريقيا جنوب الصحراء هي الأشد ركودا على الإطلاق من حيث النشاط الاقتصادي الذي سجل انكماش بنسبة 2.8% في 2020 **(البنك الدولي،2020)**.

التجارة الدولية هي الأخرى تأثرت سلبا جراء أزمة كوفيد-19 منذ بداية العام 2020 بعدما كانت تتجه نحو الانتعاش، خاصة وأن الوباء بدأ في الصين التي تعتبر ثاني اقتصاد في العالم والمحرك الأساسي له، حيث أن خفض الصين للطلب على المواد الأولية التي تستخدم في الصناعات الكبرى أدى إلى انخفاض نسبة الطلب العالمي على النفط وارتفاع منسوب احتياطياته في العالم الأمر الذي نتج عنه نزول الأسعار حيث وصل سعر برميل النفط إلى 45,3 دولار بعدما كان 52,5 دولار. وهذا ما أثر على الدول المصدرة للنفط وجعلها الأكثر تضررا، إضافة إلى الدول المصدرة للسلع، وحسب تقرير صندوق النقد العربي فهذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموها **(صندوق النقد العربي، 2020)**. أدى كذلك هذا التدهور على المستوى العالمي إلى انخفاض مبيعات العديد من كبري الشركات التي تتركز في الصين مثل شركة Appel وشركة Chevrolet والتي نتج عنها تأثر اقتصاديات العديد من دول العالم أولها الاقتصاد الأمريكي.

وبما أن الوباء انطلق من وهان المدينة المسؤولة عن اغلب الصادرات الصينية من Software والتكنولوجيا، التي يعتبر النحاس فيها المادة الخام الأساسية التي تدخل في صناعة الإلكترونيات فقد أدى ذلك إلى انخفاض أثمان النحاس على

المستوى العالمي حيث انخفض سعره في أفريل 2020 بنحو 18% مما كان عليه في منتصف يناير من نفس السنة، نفس الشيء بالنسبة لسعر الزنك الذي انخفض بأكثر من 20%.

أما بالنسبة للسياحة، فقد تضرر هو الآخر و بشدة بسبب جائحة كوفيد-19، وصار الفيروس يهدد 120 مليون وظيفة في هذا المجال، وهذا ما خفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نسبة 2.8% إلى 1.5%. وأما عن البلدان الذي تأثرت أكثر في هذا القطاع فهي الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعديد من الدول الأفريقية، والتي تمثل السياحة ما بين 30% إلى 80% من صادراتها (**الأمم المتحدة، 2020**).

وبالرغم من كل الجوانب السلبية التي أحدثها فيروس كوفيد-19 في العالم والخسائر التي ألحقها بالدول، إلا أن كانت له العديد من الجوانب الايجابية لعل أهمها تأثيره على الجانب البيئي حيث أنه جعل الأرض تتنفس بشكل جيد بعد أن ازدادت بها معدلات الانبعاث الحراري وزيادة معدلات التلوث بسبب نشاط المصانع الكبرى. فنتيجة لهذا الوباء أغلقت الكثير من المصانع وتوقفت العديد من الأنشطة الاقتصادية وترتب على ذلك انخفاض معدلات التلوث وانخفاض ثقب الأوزون .

5. تأثير فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري:

1.5. تأثير فيروس كوفيد-19 على التجارة الخارجية وأسعار البترول:

على عكس سنة 2019، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9٪ في الربع الأول من سنة 2020. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خارج المحروقات بنسبة 1.5٪ لنفس الفترة مع أن العام الماضي شهد زيادة بنسبة 3.6% (**ONS,2020**). ومع اتخاذ الحكومة إجراءات الإغلاق للوقائية من انتشار الفيروس، تعرض ما يقارب 52367 تاجرًا لإغلاق مؤقت لأنشطتهم، وفق وزارة العمل الجزائرية. وبالنسبة للشركات أدى انخفاض المبيعات ونقص الموظفين وقضايا التوريد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاحتواء إلى أن 74.43% من الشركات خسرت أكثر من 25% من مبيعاتها. والأسوأ من ذلك ، فقد أكثر من 57% منها أكثر من 50% من مصدر دخلهم المالي. وهذا ما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة من 11.4% إلى 15% مقارنة بـ 2019 (Remouche, 2020).

تتمتع الجزائر باقتصاد مفتوح حيث تمثل التجارة الخارجية 52% من الناتج المحلي الإجمالي (**Banque Mondiale,2019**). يمثل الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية جميع الصادرات تقريبًا، 96% من إجمالي حجم الصادرات، وقدرت نسبتها خلال 2019 ما يقارب 35.82 مليار دولار. أما الواردات الرئيسية للجزائر هي القمح والسيارات والمنتجات

البترولية ومنتجات الألبان والأدوية. وشكل حجمها إجماليا 41.93 مليار دولار، واستحوذت الصين على نسبة 18.25% من واردات الجزائر وأصبحت المورد الرئيسي لها خلال نفس السنة ، تلتها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وألمانيا بحصة 10.20%، 8.13%، 6.99%، 6.76%. وبالنسبة للصادرات بقية فرنسا أفضل زابون للجزائر بحصة 14.11%.

تأثر حجم صادرات السلع والخدمات الجزائرية سلبيا، بسبب انخفاض أسعار النفط أعقاب تفشي وباء كوفيد – 19. ففي الربع الأول من 2020، سجلت التجارة الخارجية الجزائرية تراجعا بنسبة 19.52% وتراجع الصادرات إلى نحو 24.89٪ مقارنة بالربع الأول من 2019. مما دفع الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى الحفاظ على مخزون المنتجات الأساسية، من خلال إنشاء قائمة بـ 30 منتج ممنوع من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد. تأثرت الواردات الجزائرية كذلك بسبب تباطء الاقتصاد الصيني الذي يعد أول مورد للبلد، وسجلت واردات السلع التي منشؤها الصين انخفاضا بنحو 32.33% في الربع الأول من عام 2020، ووصل إجمالي التجارة (واردات / صادرات) في عام 2020 إلى 58 مليار دولار.

منذ بداية أزمة كوفيد–19 وإنتشار الوباء، تعطلت سلسلة التوريد العالمية، وهذا لأن جل الشركات تعتمد في نشاطها على المدخلات الصينية **(McKibbin et Fernando, 2020)**. كما أدى الإغلاق في جميع أنحاء العالم إلى خلل في سلاسل التوريد واقتصرت التجارة الدولية بين البلدان على السلع والخدمات الأساسية فقط **(Julius et al.,2020)**.

ومدام أن الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على التجارة الخارجية فإن تأثر كل من التجارة الصينية والدول الأوروبية سيؤثر حتما على الاقتصاد الجزائري من خلال الآثار الاقتصادية لـ كوفيد–19. تتوقف قوة وضعف هذه القنوات التجارية على طول فترة الانسداد والقرارات التي تتخذها الصين والدول الأوروبية. وبما أن الوباء مس وبصفة كبيرة (لكن بنسب متفاوتة) أكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر (الاستيراد والتصدير) ، فإن القيود التجارية التي فرضها هؤلاء الشركاء التجاريون ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

توصلت عدة دراسات إلى أن العلاقة بين انتشار جائحة كوفيد –19 وانخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير على الاقتصاد الجزائري ، وهذا للاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات **(Kaci,2020)**، ويرجع سبب انهيار أسعار النفط بتلك القوة إلى ضرب الوباء لأول مصنع عالمي ألا وهو الصين و التي اضطرت للحد من أنشطتها الاقتصادية **(Ajami, R.,2020)**. الأمر الذي كان أحد الأسباب لإنخفاض سعر البرميل من 64 دولار (57 يورو) في يناير إلى 18.5 دولار (17 يورو) في أبريل **(OPEP, 2020)**. ، ليستقر بعدها حول 40 دولار (34 يورو). وللإشارة ، في أكتوبر 2019 ، كان من المتوقع أنه طوال سنة 2020 سيستقر سعر البرميل عند 60 دولار **(Heyer et Hubert,2020)**. ولكن بسبب الحجر الصحي الذي قامت به جل الدول والانخفاض الهائل في استهلاك المنتجات والخدمات (النقل الجوي، النقل البحري والسكك الحديدية) وركود عدد كبير من مشاريع البناء، تراجع الطلب

العالمي على النفط بشكل سريع في منحنى سالب بسبب الزيادة الهائلة في حالات كوفيد-19 خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا (Estrada M.,2020) ، الأمر الذي أدى إلى تهاوي أسعار النفط بطريقة خيالية.

هذه القضية كان له عواقب سلبية على اقتصاد البلدان بما في ذلك الجزائر، بصفتها دولة مصدرة للنفط والغاز وتشكل من إجمالي صادراتها 92.8% ، عانت من خسارة الإيرادات الضريبية بنسبة 50% نتيجة هذا الانهيار والضغط الشديد على العملات. وهذا ما أثر وبشكل مباشر في الاتجاه السلبي على عائد الصادرات.

من جهة أخرى أدى انخفاض أسعار النفط إلى إجبار منظمة أوبك على اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق استقرار أسعار النفط من أجل الحفاظ على الاستقرار النسبي في الاقتصاد العالمي (Estrada M.,2020). لأنه سيظل تطور أسعار النفط بطيئا في المستقبل القريب بسبب عدم التوازن بين إنتاج النفط العالمي (80 مليون برميل في اليوم) والطلب (50 مليون برميل في اليوم)، بالإضافة لفجوات الإنتاج السلبية بسبب قرارات الإغلاق، ولرفع الأسعار وضعت اتفاقية لخفض إنتاج النفط بنحو 10 ملايين برميل في اليوم للسماح لسعر البرميل بالاستقرار عند حوالي 30 دولارًا. وتماشيا مع هذا القرار ستخفض الجزائر إنتاجها بمقدار 433 ألف برميل في اليوم خلال عام 2020، مما سيولد خسائر في عائدات تصدير النفط ما قيمته 16 مليار دولار. وسيستمر هذا الوضع حتى تتوقف سياسات الإغلاق ويتم إيجاد التلقيح ومن تم رجوع النشاط في الاقتصادات الرئيسية حول العالم.

2.5. تأثير الكوفيد-19 على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

1.2.5. تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

الجدول01: تطور تدفقات FDI في الجزائر 2010– 2018 بالمليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات FDI	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1506

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات UNCTADstat

نلاحظ في هذه الفترة تذبذبا في تدفقات الـ FDI حيث حصلت الجزائر حسب الأونتكاد سنة 2012 ما يقارب 1.5 مليار دولار فقط بينما حصلت ما يقارب 2.6 و2.3 في سنتي 2011 و 2010 على التوالي وجل الاستثمارات كانت في مجال الطاقة ما يبين أن الصورة الغير جاذبة للاستثمار في الجزائر ليس لها تأثير على قطاع الطاقة. وتعود أسباب هذا التدفق إلى عدة أسباب و المتمثلة في ارتفاع حصة شمال أفريقيا من مجموع FDI الذي ارتفع إلى 14.47 مليار دولار بزيادة قدرت بـ 11% والتحسن الذي شهده الإنتاج النفطي، إضافة إلى الشركات الأجنبية المستكشفة للاحتياطات الغازية في المنطقة. أما الانخفاض الحاد لـ FDI سنة 2015 فما هو إلا تأكيد لدور قطاع الطاقة الذي يعتبر أكثر قطاع جاذب للاستثمارات، ولو قارنا الجزائر بالمغرب مثلا للاحظنا أن هذا الأخير استطاع جذب 3.3 مليار دولار سنة 2009 دون طاقة، ويعود السبب الرئيسي حسب الإحصائيات إلى المادة 51/49 التي يمكن في حال نزعها أن تستفيد الجزائر من

5 إلى 6 مليار دولار سنويا وهذا ما سوف يرفع معدلات النمو الى نسبة 5% (**HindOuguenoune,2014**) زد على ذلك التغير المستمر في القوانين. وبهذا جاءت الجزائر في مؤخرة البلدان الأكثر استقطابا للـ FDI في دول شمال أفريقيا.

2.2.5. الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج (FDI):

وفقا لتقرير الاستثمار في العالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD-2019**) ، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 22٪ في عام 2018 لتصل إلى 1.5 مليار دولار مقارنة بـ 1.2 مليار دولار في عام 2017 ، وقد شملت هذه الاستثمارات قطاعي النفط والغاز زد غلى ذلك قطاع السيارات خاصة بعد دخول الخدمة المصنع الصيني Beijing Automobile International Corporation (BAIC) لتركيب السيارات، شركة Hyundai لكورية الجنوبية وشركة Ford الأمريكية. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام 2019 مايقدر بـ 1.4 مليار دولار أمريكي، مع مخزون من FDI بلغ 32 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة طفيفة بنسبة 4 % مقارنة بعام 2018. في السنوات الأخيرة، استثمرت الصين وتركيا الكثير في الجزائر، متخطية بذلك فرنسا التي احتلت تاريخيا مكانة المستثمر الأول في البلاد.

أشار تقرير (**UNCTAD-2019**) أن FDI العالمي قد ينخفض بنسبة 5% إلى 15% في عام 2020 بسبب وباء فيروس كوفيد-19. قد يكون التأثير المحتمل لها على الاستثمار في الجزائر هائلاً، وسيكون ناجما عن آثار الانخفاض المتوقع في FDI، و يجب الإشارة هنا أن معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر هم أيضا مصادرها الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإن تأثر هذه البلدان بالوباء، من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان نحو الجزائر. زد على ذلك حالة عدم اليقين التي تصاحب الأزمة الصحية والاختناقات المرتبطة بها والتي ستؤدي إلى زيادة المخاطر على الصعيد العالمي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى انخفاض التحويلات الدولية إلى الاقتصادات النامية، بما في ذلك الجزائر. سوف ينخفض الاستثمار في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة ومن المرجح أن يكون هناك انعكاسات في رأس المال حيث يسعى المستثمرون إلى توفير السيولة لتمكينهم من مواجهة الانكماش الاقتصادي في بلدانهم. لذلك ، من المتوقع أن يعاني الاقتصاد الجزائري من بعض الانخفاضات في التدفقات الوافدة.

6.الخاتمة:

رغم كل الجهود والمبالغ المخصصة لمكافحة وباء كوفيد-19 والتي قدرت قيمتها 3.7 مليار دينار، كان على الجزائر أن تواجه صدمة أخرى ألى وهي الهبوط الحاد في أسعار النفط، الأمر الذي زاد من تعقيد الوضع بالنسبة للحكومة الجزائرية. هذه الظروف أدت إلى تفاقم الأزمة على الاقتصاد الوطني خاصة على مستوى العمل والنمو.

وإثر أزمة وباء كوفيد-19 كان على الجزائر أن تواجه ليس فقط إدارة الأزمة الصحية في حد ذاتها، ولكن كان عليها أيضًا محاولة الحد من تأثيرها على جميع المستويات، خاصة مع انكماش النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة 3.9% في الربع الأول من عام 2020.

وبالتالي لم يأتي وباء كوفيد-19 إلا ليبرز مرة أخرى مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري والذي أصبحت تشكل مصدر قلق كبير لمستقبل البلاد، الأمر الذي يتطلب تسريع الإصلاحات الهيكلية وتغيير السياسات الاقتصادية لاستعادة أرصدة الميزانية الكلية طويلة الأجل وتشجيع تنمية القطاع الخاص، لا سيما من خلال تغيير النصوص القانونية، ووضع خطة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. خاصة بعد تراجع الإنتاج في مختلف القطاعات وخاصة المحروقات بنسبة – 13.4% وذلك على الرغم من زيادة الإنفاق في الموازنة.

اتخذت السلطات خطوة كبيرة نحو الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. بعد إلغاء القاعدة 49/51 باستثناء القطاعات الاستراتيجية المحددة بطريقة محدودة نوعًا ما. وبالتالي ، فإن السقف الذي حدد مشاركة المستثمرين الأجانب في رأس مال شركة جزائرية بنسبة 49٪ لم يعد ساريا، باستثناء إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر استراتيجية للاقتصاد كالمعادن والطاقة والبنية التحتية للنقل والأدوية. وجميع الأنشطة الأخرى مفتوحة للاستثمار الأجنبي دون أي التزام بإنشاء شراكة مع شريك محل. ألغى القانون أيضا اثنين الأمر المتعلق بسيولة الاستثمار الأجنبي والتزام التمويل المحلي (الإذن باستخدام التمويل الأجنبي من مؤسسات تمويل التنمية). كل هذا يمكن أن يساعد في إصلاحات هيكلية عميقة، من شأنها أن تضع الجزائر في المسار الصحيح للخروج من أزمة التبعية لقطاع المحروقات والاندماج في الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالح التنمية في البلد.

7. قائمة المراجع:

- Banque mondiale (2020), Perspectives économiques mondiales - Janvier 2020 : Croissance au ralenti et défis pour l'action publique. https://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2020/01/08/january-2020-global-economic-prospects-slow-growth-policy-challenges
- CNUCED (2020), Rapport sur les Investissements dans le monde 2020, Nation Unies Genève, p.1.
- CNUCED (2019), Rapport sur l'investissement dans le monde (2019), les zones économiques spéciales, Conférence des nations unies sur le commerce et le développement.
- Estrada M. A., (2020). The Impact of COVID-19 on the World Oil Prices. Social Security Research Centre (SSRC), University of Malaya (UM), Malaysia. https://www.researchgate.net/publication/340863394
- Eric Heyer et Paul Hubert (2020), l'Impact de la baisse du prix du pétrole liée à la crise de la Covid-19 sur les entreprises et ménages français, Revue de l'OFCE 168.
- Faisal M., Nirmala P., (2020). COVID-19 and Economic Policy Options: What Should the Government do?. Special Issue of Economic Challenges in COVID-19 Outbreak, Jurnal Inovasi Ekonomi, Vol. 05 No. 02 June 2020 Page 45-52. http://ejournal.umm.ac.id/index.php/jiko
- FAO, (2009), Rural transport and traction enterprises for improved livelihoods. http://www.fao.org/3/a-i0525e.pdf.

- F. Verelst, E. Kuylen, P. Beutels (2020), Indications for healthcare surge capacity in European countries facing an exponential increase in corona virus disease (COVID-19) cases, March 2020Eurosurveillance, 25 (13) .
- Julius E., Nuugulu S., Julius L., (2020). Estimating the Economic Impact of COVID-19: A Case Study of Namibia**.** MPRA Paper No. 99641. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99641/
- Hind Ouguenoune (2014), La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie ,Thèse de Doctorat,Economies et finances. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, France.
- Herey et Paul Hubert (2020), L'impact de la baisse du prix pétrole liée à la crise de la covid-19 sur entreprises et ménages français.
- Kaci, S. (2020). L'effet de la pandémie de COVID-19 sur l'activité économique en Algérie. Les Cahiers du Cread, 36(03).
- McKibbin, W and Fernando, R (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. Retrieved, April 06 2020. https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2020/03/20200302_COVID19.pdf
- Maëlle Tripon et Dorothée Boccanfuso (2020), Agriculture urbaine, pratiques agricoles et impacts environnementaux et de santé publique, GREDI, Cahier de Recherche 2020.
- Norman V, Loayza and Steven Pennings, (2020). Macroeconomic policy in the time of COVID-19: A primer for developing countries. Washington DC: World bank.
- Nicolas Berg (2020), La grande peur de l'an 2020 : le bug du coronavirus et le grand confinement », Futuribles 2020/4, n°43.
- Organisation International du Travail, (2020). La crise du COVID-19 et l'économie informelle: Réponses immédiates et défis à relever, OIT, wcms_745440.pdf (ilo.org)
- OCDE (2020), L'investissement dans la région MENA à l'heure du COVID-19 https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/l-investissement-dans-la-region-mena-a-l-heure-du-covid-19-03cbddc6/
- ONS. (2020), sur Office National des Statistiques: http://www.ons.dz/. Consulté le 01/10/2020.
- Remouche, K. (2020). Quotidien national d'inforation., sur Résultats d'une enquête réalisée par le ministère du Travail : Salariat, la lourde facture de la Covid-19: https://www.reporters.dz/resultats-dune-enquete-realisee-par-le-ministere-du-travailsalariat-la-lourde-facture-de-la-covid-19.
- Riad Ajami (2020): Globalization, the Challenge of COVID-19 and Oil Price Uncertainty, Journal of Asia-Pacific Business.

- Rapport de la direction générale de douanes, Direction des Etudes et de la Prospective (2019), Algérie.
- Rapport de la direction générale de douanes, Direction des Etudes et de la Prospective, Premier trimestre (2020), Algérie.
- Sophia Chen, Deniz Igan, Nicola Pierri, Andrea Presbitero (2020). The economic impact of Covid-19 in Europe and the US: Outbreaks and individual behaviour matter a great deal, non-pharmaceutical interventions matter less, VoxEU.org. https://voxeu.org/article/economic-impact-covid-19-europe-and-us
- Sasmita Poudel Adhikari , Sha Meng , Yu-Ju Wu, Yu-Ping Mao , Rui-Xue Ye , and al. (2020) , Epidemiology, causes, clinical manifestation and diagnosis, prevention and control of coronavirus disease (COVID-19) during the early outbreak period: A scoping review , Infect Dis Poverty 9: 29.
- The world banque group (2020), lasting csars of the covid-19 pandemic, chapter 3,website: GlobalEconomicProspectsJune2020TopicalIssue1.pdf

- ناجي بن حسين (2007)، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية،، قسنطينة، الجزائر.
- صندوق النقد الدولي (أفريل 2020) ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي– الإغلاق الكبير العام–، الرابط: file:///C:/Users/pc/Downloads/text.pdf
- صندوق النقد العربي (افريل 2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإضدار الحادي عشر، الرابط: AEO_Apr_2020_v2.pdf